

القول المبين

ف

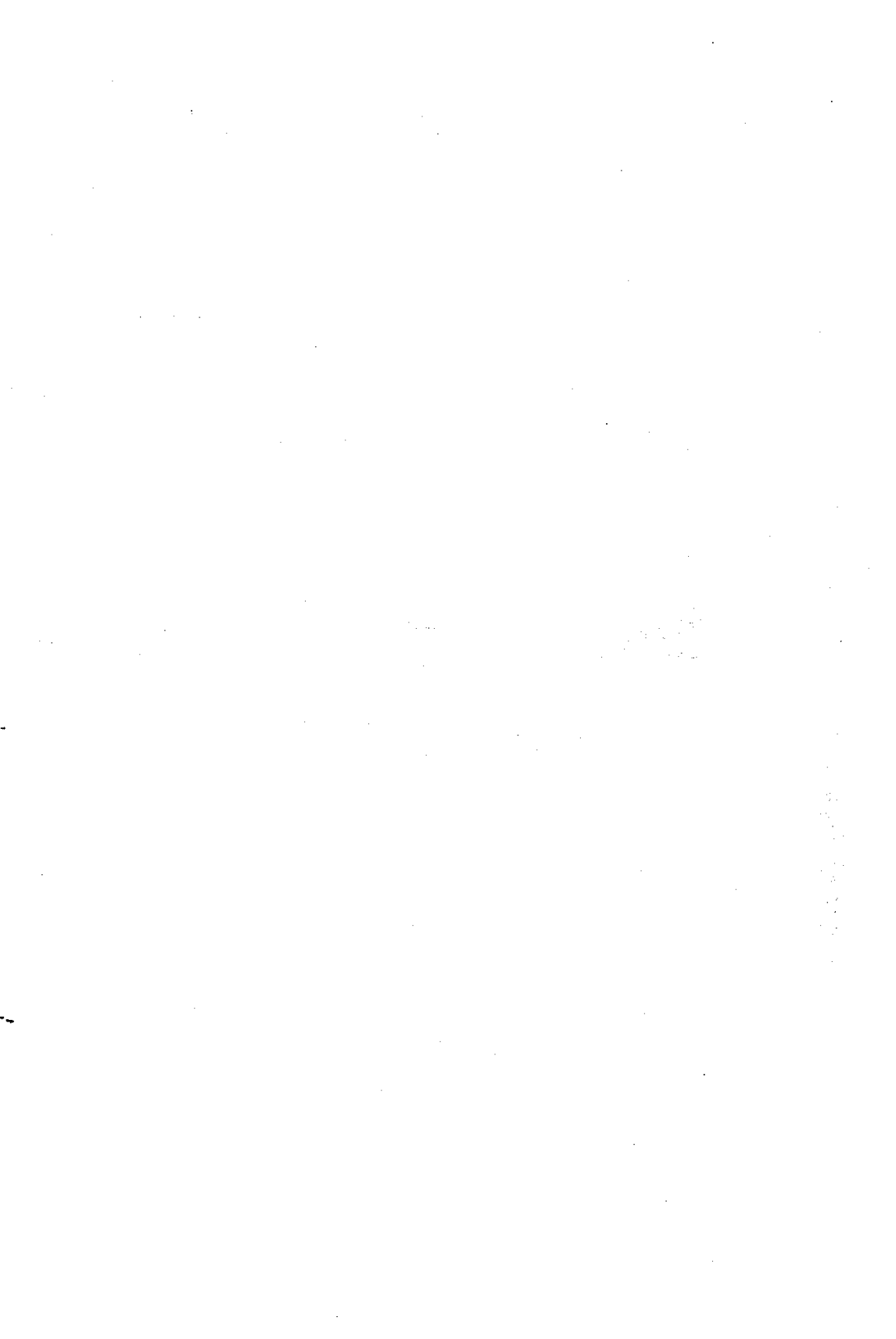
بعض قواعد الترجيح عند المفسرين

كتبه

دكتور / محمود عبد اللطيف صالح محمد

الأستاذ المساعد

بقسم التفسير وعلوم القرآن



الحمد لله رب العالمين علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أرسله الله عز وجل بشيراً ونذيراً . وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً . واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنزل القرآن الكريم هداية للبشرية وإنقاذاً لها من الضلالة إلى الهدى ومن الظلمات إلى النور ، واشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أنزل الله عليه الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى وبشري للمسلمين اللهم صل على وسلم وبارك عليه وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين .. وبعد،

فهذا بحث يتعلق ببعض قواعد يسير عليها من يتصدي لتفسير كتاب الله عز وجل وهي قواعد ترجيحية منها ما نص عليه العلماء ومنها ما يستتبط من كلامهم وهي قواعد نافعة - إن شاء الله - بدأت في ذهني كفكرة ثم تتبعتها من خلال المطالعة في كتب التفسير المختلفة طوال سنوات طويلة ثم استخرت الله تعالى فبدأت في تجميعها كل قاعدة أقرؤها أسجلها وهكذا إلى أن صارت هذه القواعد اثنتي عشرة قاعدة وهي - كما قلت - قواعد ترجيحية فقط بمعنى أن الآية لو كان في تفسيرها رأيان أو أكثر وكانت القاعدة تقوي رأياً من هذه الآراء فالأرجح في تفسيرها ما كان متفقاً مع القاعدة وقد أعتمد على هذه القواعد في الترجيح بين الآراء علماء التفسير الكبار كابن جرير الطبري وابن كثير والرازي والقرطبي والشنقيطي وغيرهم كثير.

وغني عن البيان أن هذه القواعد مجالها الآيات التي لا يوجد نص لتفسيرها من آية أخرى أو حديث صحيح أو أجماع الأمة ، وقد مثلت لكل قاعدة بمثال أو أكثر لتوضيحها وتقرير الآية عليها وبيان أن هذا الرأي المتفق مع القاعدة هو أولى الآراء بالقبول .

أما الآيات التي لها تفسير في القرآن ولها تفسير في السنة الصحيحة أو أجمعت الأمة على تفسير لها فهذا ليس مجاله هذه القواعد كإجماع الأمة

على تفسير اليقين في قوله تعالى "وأعبد ربك حتى يأتيك اليقين" (١) بأنه الموت قال ابن القيم : اليقين هنا الموت بإجماع أهل التفسير (٢) وكاتفاهم على تفسير المغضوب عليهم بأنهم اليهود والضالين بالنصارى (٣)

وكاتفاهم على تفسير الأميين في قوله "هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم" (٤) بأنهم العرب (٥) إلى غير ذلك مما أجمعت الأمة على تفسيره وكان مصدرهم في هذا القرآن والسنة . وما كان في البحث من حق فمن الله وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان أسأل الله تعالى أن يقبل الله هذا العمل وان يجعله خالصاً لوجهه ... آمين

كتبه

د/ محمود عبد اللطيف صالح محمد

أستاذ مساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات

(١) سورة الحجر آية (٩٩).

(٢) التفسير القيم لابن القيم ص ٩٤.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٢٤/١ - ٢٤.

(٤) سورة الجمعة آية (٢).

(٥) أضواء البيان.

تمهيد :

أوجه الكلام ومتى يكون الترجيح :

الخلاف بين المفسرين في المقصود من اللفظة أو من الآية متفرع من

معنى اللفظة أو الآية وهو أحد أربعة أمور :

١- أما أن تكون جميع أقوال المفسرين محتملة في الآية ولكل رأي دليله من

القرآن أو من السنة فهذه الأوجه تروي كلها على أساس أنه تفسير

للآية أو الكلمة مثل قوله تعالى "وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم

سرهم ويجهركم ويعلم ما تكسبون"^(١) وللعلماء ثلاثة أوجه من التفسير

قال الشنقيطي (وكل واحد منها له مصداقه في كتاب الله) .

الوجه الأول : أن المعنى : وهو الله في السموات وفي الأرض أي وهو

آلله المعبود في السموات والأرض لأنه جل وعلا هو المعبود وحده بحق في

الأرض وفي السماء وعلى هذا فجملة "يعلم" حال أو خبر وهذا المعنى يبينه

ويشهد له قوله تعالى "وهو الذي في السماء آله وفي الأرض آله"^(٢) أي وهو

المعبود في السماء والأرض بحق ولا عبرة بعبادة الكافرين غيره .

الوجه الثاني : أن قوله "في السموات وفي الأرض" يتعلق بقوله "يعلم

سرهم" أي وهو الله يعلم سرهم في السموات وفي الأرض ويبين هذا قوله

تعالى "قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض"^(٣) .

الوجه الثالث : (أن الوقف تام على قوله "في السموات" وقوله "في

الأرض" يتعلق بما بعده أي يعلم سرهم ويجهركم في الأرض ومعنى هذا القول

أنه جلا وعلا - مستو على عرشه فوق جميع خلقه مع أنه يعلم سر أهل

الأرض ويجهركم لا يخفي عليه شيء من ذلك يبين هذا ويشهد له قوله تعالى

(١) سورة الأنعام آية رقم (٣)

(٢) سورة الزخرف : آية رقم (٨٤) .

(٣) سورة الفرقان : آية رقم (٦) .

«أمنتُم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور»^(١)(٢) وهذا الخلاف محتمل وكل الأقوال فيه صحيحة ولا يدخله ترجيح لكون الأقوال كلها صحيحة.

٢- وإما أن تكون أقوال المفسرين متعارضة مع بعضها يتعذر حمل الآية عليها جميعاً ، أقول: لابد أن يكون المراد من اللفظ أحد هذه المعاني ، وغالب ذلك يأتي في المشترك اللفظي ، والأصوليون اتفقوا على عدم جواز استعمال اللفظ المشترك في معنييه أو معانيه من متكلم واحد في وقت واحد إذا أمتنع الجمع بين مدلوليه أو مدلولاته^(٣).

وذلك مثل كلمة "القرء" فإنه يراد به الحيض ويراد به الطهر ولا يمكن أن يكون المراد الاعتداد بهما معاً في آن واحد قال الماوردي في مقدمة تفسيره (الضرب الثاني : أن يتفق أصل الحقيقة فيهما فيكونا مستعملين في اللغة على سواء أو في الشارع أو في العرف فهذا على ضربين : أحدهما أن يتنافى اجتماعهما ولا يمكن استعمالها في الأحكام الشرعية مثل "القرء" الذي هو حقيقة في الطهر وحقيقة في الحيض ، ولا يجوز للمجتهد أن يجمع بينهما لتنافيهما وعليه أن يجتهد رأيه في المراد منها بالأمارات الدالة عليه)^(٤) أما إذا لم يمتنع الجمع بين مدلولي المشترك فهل يجوز استعماله فيهما ؟ فيه مذهبان :

المذهب الأول : أنه يصح إطلاق المشترك المفرد في معنييه أو معانيه معاً في وقت واحد من متكلم واحد ونسبة الشوكاتي إلى جمهور العلماء^(٥) ، وقد أختار ابن تيمية هذا الرأي في مجموع الفتاوى حيث قال (ومن التنازع

(١) سورة الملك : آية رقم (١٦) .

(٢) أضواء على البيان ٢ / ١٨١ - ١٨٢ .

(٣) الأحكام للآمدي ٢ / ٢٦١ وشرح تنقيح الفصول ١١٤ ، ١١٥ والتمهيد للأنسوي ١٧٣ وغيرها .

(٤) التكت والعيوب للماوردي ١ / ٣٩ .

(٥) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٤ ، وهو ترجيح الشنقيطي في أضواء البيان ٢ / ١٥ ، ٨١ / ٦ .

الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين إما لكونه مشتركاً في اللفظ كلفظ "قسورة" فيراد به الرامي ويراد به الأسد ، ولفظ "عسعس" فيراد به إقبال الليل وإدباره ، وإما لكونه متواطئاً في الأصل لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشينين كالضمانر في قوله تعالى "ثم دنا فتدلى ، فكان قاب قوسين أو أدنى" وكلفظ "الفجر" ، وليال عشر والشفع والوتر" فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك ، فالأول أما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة ، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة وكثير من أهل الكلام^(١) .

المذهب الثاني : أنه لا يجوز أن يحمل المشترك على معنيه أو معانيه في وقت واحد من متكلم واحد وقد مال إلى هذا الرازي^(٢) وأيده الإمام ابن القيم حيث قال في جلاء الأفهام (أن الأكثر ممن لا يجوزون استعمال المشترك في معنيه لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز وما حكى عن الشافعي من تجويزه ذلك فليس بصحيح عنه وإنما أخذ من قوله "إذا أوصي لمواليه وله مولى من فوق ومن أسفل تناول جميعهم" فظن من ظن أن لفظ المولى مشترك بينهما وأنه عند التجرد يحمل عليهما وهذا ليس بصحيح فإن لفظ المولى من الألفاظ المتواطئة فالشافعي ، في ظاهر مذهبه وأحمد يقولان بدخول نوعي الموالى في هذا اللفظ وهو عنده عام متواطئ لا مشترك)^(٣) والذي يدخل معنا في هذا النوع - في هذا البحث - هو المشترك الذي يمتنع الجمع بين مدلوليه أو مدلولاته فلا يجوز أن يحمل على معنيه أو معانيه بحيث تكون مراده جميعاً في الآية .

(١) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٤١ . وهو ترجيح الشنقيطي في أضواء البيان ٢ / ١٥ ، ٦ ، ٨١ .

(٢) التفسير الرازي ١٠ / ٢١ .

(٣) جلاء الأفهام ١٢٤ . وانظر نهاية القول ١٢٣ / ٢ والبحر المحيط ١٢٨ / ٢ والبرهان

للزركشي ١٦٧ / ٢ .

أما الذي لا يمتنع الجمع بين مدلوليه فهذا الأمر فيه أوسع ولا يظهر تعارض بين الأقوال إذا قيل بجمع معانيه في الآية ومثل المتواطئ المراد به أحد النوعيين أو أحد الشئيين كالضمائر في قوله "ثم دنا فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى" اختلف المفسرون في المراد بالمقترَب الداني الذي صار بينه وبين محمد صلى الله عليه وسلم قاب قوسين أو أدنى فقالت عائشة وابن مسعود وأبو هريرة رضي الله عنهم أنه جبريل عليه السلام ، وقال ابن عباس رضي الله عنهما : رأي محمد ربه بفؤاده مرتين فجعل هذه إحداهما (١) وقد يكون هذا النوع في غير المشترك والمتواطئ مثل الخلاف في تفسير قوله "أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح" (٢) فقال بعض المفسرين هو ولي البكر ، وقال آخرون : هو الزوج (٣).

٣- وأما أن تكون أقوال المفسرين غير متعارضة مع بعضها وإنما يكون بعضها معارضة لآيات قرآنية أو أحاديث صحيحة أو إجماع الأمة فمثل هذه الأقوال يجب طرحها وذلك مثل ما رواه الطبري عن سعيد بن المسيب أنه قال : ما أكل آدم من الشجرة وهو يعقل ولكن حواء سقته الخمر حتى إذا سكر قادته إليها فأكل (٤) . فمثل هذا القول المعارض لصريح القرآن في وصف خمر الجنة أنه لا يغيب العقول أو يغيرها قال تعالى "لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون" (٥) قال ابن قتيبة (تبيين قوله في وصف الخمر "لا يصدعون عنها ولا ينزفون" (٦) كيف نفى عنها بهذين اللفظين جميع عيوب الخمر ، وجمع بقوله "ولا ينزفون" عدم

(١) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب معنى قوله ولقد رآه نزلة أخرى وأنظر تفسير ابن كثير ٣٢٠/٤ والتفسير القيم ٥٤٢ .

(٢) سورة البقرة : آية رقم (٢٣٧) .

(٣) تفسير الطبري ٥٤٢/٢ وما بعدها .

(٤) تفسير الطبري ١ / ٢٣٧ .

(٥) سورة الصافات : آية رقم (٤٧) .

(٦) سورة الواقعة : آية رقم (١٩) .

العقل وذهاب المال ونفاذ الشراب)^(١) ومن أمثلة الأقوال المخالفة للسنة قول محمد بن كعب القرظي في قوله تعالى "يا أخت هارون"^(٢) سورة مريم آية ٢٨ هي أخت هارون لأبيه وأمه وهي أخت موسى أخي هارون التي قصت أثر موسى فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون^(٣) - ابن كثير ٢٠/٣ أقول وهذا القول مخالف لما رواه مسلم عن المغيرة بن شعبة قال : لما قدمت نجران سألتوني فقالوا إنكم تقرأون "يا أخت هارون" وموسى قبل عيسى بكذا وكذا فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن ذلك فقال "إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم"^(٤) رواه مسلم كتاب الآداب حديث رقم ٩ .

أما ما خالف إجماع الأمة فمثله من جوز نكاح التسعة من النساء الحرائر استدلالا بقوله تعالى : "فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع" سورة النساء آية ٣ .

٤- وأما أن تكون أقوال المفسرين محتمة في الآية وليس بينها تعارض غير أن بعضها أولي في القبول من بعضهم وذلك لدلالة القرآن عليه دون غيره أو لتقوية السنة لأحد هذه الأقوال أو لغة العرب أو السياق القرآني كما سيأتي في قواعد الترجيح قال العز بن عبد السلام (وأولي الأقوال ما دل عليه الكتاب في موضع آخر أو السنة أو إجماع الأمة أو سياق الكلام ، وإذا أحتمل الكلام معنيين وكان حملة على أحدهما أوضح وأشد موافقة للسياق كان الحمل عليه أولى^(٥) . وهذا هو موضوع هذا البحث .

(١) تلويل مشكل القرآن ٧ .

(٢) تفسير الطبري ٢٨ .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٠ / ٣ .

(٤) سورة النساء : آية رقم (٣) .

(٥) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجز للعز بن عبد السلام ص ٢٢ تحقيق رمزي دمشقية ط

البشائر الإسلامية ١٤٠٨هـ .

وبعد فهذا تمهيد بين مدي هذا البحث الذي سأذكر فيه قرائن ومرجحات اعتمدها جمهور المفسرين في حمل الآية على معنى دون آخر وقد سلك هذا المسلك الإمام الطبري فكثيراً ما يقول "وأولي الأقوال عندي بتفسير الآية وكذا وكذا ، وكذلك الإمام ابن كثير سلك هذا المسلك فكثيراً ما يقول " وكلا القولين معنى حسن ولكن الأول أولى " .

القاعدة الأولى :

عدم القول بالنسخ في الآية القرآنية إلا إذا صح التصريح بالنسخ وأمتنع الجمع بين الناسخ والمنسوخ أو كان انتفاء الحكم في بعض الأوجه دون بعض كالتخصيص ونحوه .

والتصريح بالنسخ يكون عن طريق الروايات والطرق الصحيحة في معرفة أن هذا ناسخ لهذا أو أجماع الأمة على أن هذه الآية منسوخة أو حكاية الصحابي للنسخ^(١).

وهذه قاعدة ترجيحية بين الأقوال في النسخ وعدمه فالأصل بقاء الحكم ولا يذهب إلى القول بالنسخ إلا بحجة ظاهرة قاضية أما إذا كان الأمر محتتملاً بين النسخ وعدمه فالأصل عدم النسخ لأنه يترتب عليه إهمال نص وهذا لا يجوز قال ابن حزم (لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا بيقين لأن الله تعالى يقول "وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله"^(٢) وقال تعالى "اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم"^(٣) فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن أو على لسان نبيه فاتباعه فرض فمن قال في شيء من ذلك إنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر ، وأسقط لزوم اتباعه وهذه معصية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف إلا أن يقوم برهان على صحة قوله وإلا فهو مفتر مبطل وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل

(١) الأحكام لابن حزم ٤ / ٤٩٧ ، وشرح تنقيح لفصول ٣٢١ ، شرح الكواكب ٣ / ٥٦٧ .

(٢) سورة النساء : آية رقم (٦٤) .

(٣) سورة الأعراف : آية رقم (٣) .

بالظنون ، ولا يجوز أن نسقط طاعة أمر أمرنا به الله ورسوله إلا بيقين نسخ لا شك فيه^(١).

أيضا يقول أبو جعفر الخامس في ناسخه ومنسوخه (القياسات والتشميلات لا يؤخذ بها في الناسخ والمنسوخ بالتقنين والتوقف) وقال في موضع آخر (إذا أمكن العمل بالآيتين فلا معنى للقول بالنسخ)^(٢) ويقول الإمام الطبري (وغير جائز أن يحكم بحكم قد نزل به القرآن منسوخ إلا بحجة يجب التسليم لها ، فقد دللنا في غير موضع من كتبنا على أن لا منسوخ إلا ما أبطل حكمه حادث حكم بخلافة ينفيه من كل معانيه ، أو يأتي خبر يوجب الحجة أن أحدهما ناسخ لآخر)^(٣) يقول القاسمي (إذا دار الأمر في الآي بين الأحكام والنسخ فالأول هو المرجح)^(٤)

وكذا ذهب إلى نفس المذهب العلامة الشنقيطي والقرطبي قال الشنقيطي (والنسخ لا بد له من دليل يجب الرجوع إليه)^(٥). فإذا أمكن الجمع بين الآيتين والعمل بهما فلا نسخ يقول القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى "فأما منا بعد وإما فداء" يقول بعد أن أختار القول بإحكامها ونقل النحاس بآية الآيتين محكمتان معمول بهما قال : وهو قول حسن لأن النسخ إنما يكون لشيء قاطع ، فإذا أمكن العمل بالآيتين فلا معنى للقول بالنسخ)^(٦) ومثال ما اختلف في نسخه العلماء والراجح عدم النسخ قوله تعالى "فأما منا بعد وإما فداء" حتى تضع الحرب أوزارها"^(٧)، فقد اختلف المفسرون في هذه الآية فقد ساق الطبري بسنده عن ابن عباس والسدي وغيرهما أن الآية

(١) الأحكام ٤ / ٤٩٧ .

(٢) للناسخ والمنسوخ ١٣/٢ ، ١٢ / ٣ .

(٣) جامع البيان ١٣ / ٣٨٢ ، ط شاكر .

(٤) محاسن التأويل ١٥ / ٥٣٧٥ .

(٥) أضواء البيان ٦ / ٧٢ .

(٦) للقرطبي ١٦ / ٢٢٨ .

(٧) سورة محمد : آية رقم (٤) .

منسوخة بقوله تعالى "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (١) ويقوله تعالى
 فأما تتقنهم في الحرب فشرذ بهم من خلفهم" (٢) والمعني: لا يجوز المن على
 الأسير أو افتدائه وإنما يكون مصيره القتل (٣) وذهب بعض المفسرين إلى أن
 هذه الآية ناسخة لقوله تعالى "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (٤) فلا يجوز
 قتل الأسير ، ولكن يمن عليه أو يفتدي به نقل ذلك النحاس أبو جعفر عن
 الضحاك وجماعة (٥) وقال بعضهم : بل الآية محكمة ، وكذا آية القتل محكمة
 أي يجوز للحاكم أن عين على أو يفتدي أو أن يقتل أو أن يسترق حسب ما
 يري فيه مصلحة للإسلام والمسلمين فيقول الإمام الطبري (والصواب من
 القول عندنا أن هذه الآية محكمة وغير منسوخة ، وذلك أن صفة الناسخ
 والمنسوخ ما قد بينا في غير موضع في كتابنا أنه ما لم يجر اجتماع
 حكميهما (أي الآيتين) في حال واحدة ، أو ما قامت الحجة بأن أحدهما ناسخ
 الآخر ، وغير مستنكر أن يكون جعل الخيار في المن الفداء والقتل إلى
 الرسول صلي الله عليه وسلم وإلى القائمين بعده بأمر الأمة ، وإن لم يكن
 القتل مذكوراً في هذه الآية لأنه قد أنن بقتلهم في آية أخرى وذلك
 قوله "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (٦) بل ذلك لأن رسول الله صلي
 الله عليه وسلم كذلك كان يفعل فيمن صار أسيراً في يده من أهل الحرب
 فيقتل بعضاً ويفادي ببعض ، ويمن على بعض مثل يوم بدر قتل عقبة بن أبي
 معيط وقد أتى به أسيراً ، وقتل بني قريظة وقد نزلوا على حكم سعد ،
 وصاروا في يده سلباً وهو على فدائهم والمن عليهم قادر ، وفادي بجماعة

(١) سورة التوبة : آية رقم (٥)

(٢) سورة الأنفال : آية رقم (٥٧)

(٣) تفسير الطبري ٢٦ / ٤٠ ، ٤١ ، والناسخ والمنسوخ للنحاس ٥ / ٣ ونواسخ القرآن لابن
 الجوزي ٥١٩ .

(٤) سورة التوبة آية (٥)

(٥) الناسخ والمنسوخ للنحاس ٣ / ١٠ .

(٦) سورة التوبة آية (٥) .

أساري المشاركين الذين أسروا ببدر ومن على ثمامة بن أثال الحنفي وهو أسير في يده ، ولم يزل ذلك ثابتاً من سيره في أهل الحرب من لدن إذن الله له بحربهم إلي أن قبضه إليه صلى الله عليه وسلم دائماً ذلك فيهم ، وإنما ذكر جل ثناؤه في هذه الآية المن والفداء في الأساري فخص ذكرهما فيها ، لأن الأمر يقتلها والأذن منه بذلك قد كان تقدم في سائر آي تنزيله مكرراً فأعلم بنبيه صلى الله عليه وسلم بما ذكره في هذه الآية من المن والفداء ما له فيه مع القتل^(١).

وكذا قال بإحكام الآية وعدم نسخها جمهرة من المفسرين^(٢):

ولبيان الفائدة وإتمامها أسوق لك ما ذكره الزرقاني في مناهل العرفان حول طرق معرفة النسخ قال ما ملخصه (لا بد في تحقيق النسخ كما علمت - من ورود دليلين من الشارع وهما متعارضان حقيقاً لا سبيل إلي تلافيه بإمكان الجمع بينهما على أي وجه من وجوه التأويل ، وحينئذ فلا مناص من أن تعتبر أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ، ولكن أيتها يتعين أن يكون منسوخاً ؟ هذا مالا يجوز الحكم فيه بالهوى والشهوة بل لا بد من دليل صحيح يقوم على أن أحدهما متأخر عن الآخر ولنا إلي هذا الدليل مسالك ثلاث :-

أولها : أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منها نحو قوله "أشفقتم أن تقدموا بين نجاكم صدقات فإذا لم تفعّلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خير بما تعملون"^(٣) ونحو قوله "الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن

(١) الطبري ٢٦ / ٤٢ .

(٢) أنظر البغوي في التفسير وابن عطية والقرطبي والقاسمي والنحاس في النسخ والمنسوخ والشوكاتي وابن العربي.

(٣) سورة المجادلة: آية رقم (١١) .

يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين
بإذن الله والله مع الصابرين" (١).

ثانيها : إن ينعقد إجماع من الأمة في أي عصر من عصورها على تعيين
المتقدم من النصين والمتأخر منهما .

ثالثها : أن يرد من طريق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين احد
النصين المتعارضين للسبق على الآخر أو التراخي عنه كأن يقول
نزلت هذه الآية بعد تلك الآية ، أو نزلت هذه الآية قبل تلك الآية أو
يقول نزلت هذه عام كذا وكان معروفاً سبق نزول الآية التي
تعارضها أو كان معروفاً تأخرها عنها .

أما قول الصحابي : هذا ناسخ وذاك منسوخ فلا ينهض دليلاً على جواز
النسخ لجواز أن يكون الصحابي صادراً في ذلك عن اجتهاد أخطأ فيه فلم
يصيب فيه عين السابق ولا عين اللاحق خلافاً لابن الحصار كذلك لا يعتمد في معرفة
الناسخ والمنسوخ على المسالك الآتية :

١- اجتهاد المجتهد من غير سند لأن اجتهاده ليس بحجة .
٢- قول المفسر هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل لأن كلامه ليس
بدليل .

٣- ثبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف لأن ترتيب المصحف ليس على
ترتيب النزول .

٤- أن يكون أحد الراويين من أحداث الصحابة دون الراوي للنص الآخر
فلا يحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير لجواز أن يكون
الصغير قد روي المنسوخ عن تقدمت صحبته ، ولجواز أن يسمع
الكبير الناسخ من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن يسمع

(١) سورة الأنفال: آية رقم (٦٦).

الصغير منه المنسوخ إما إحالة على زمن مضي ، وإما لتأخر تشريع
الناسخ والمنسوخ كليهما

٥- أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر فلا يحكم بأن ما رواه سابق
الإسلام منسوخ وما رواه المتأخر عنه ناسخ لجواز أن يكون الواقع
عكس ذلك .

٦- أن يكون أحد الراويين قد انقطعت صحبته لجواز أن يكون حديث من
بقيت صحبته سابقاً حديث من انقطعت صحبته .

٧- أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر فربما
يتوهم أن الموافق لها هو السابق والمتأخر عنها هو اللاحق مع أن
ذلك غير لازم ، لأنه لا مانع من تقدم ما خالف البراءة الأصلية على
ما وافقها مثال ذلك صلته -صلي الله عليه وسلم- "يعد أكله مما
مسسته النار ولم يتوضأ"^(١) فإنه لا يلزم أن يكون سابقاً على الخبر
الوارد بإيجاب الوضوء مما مست النار^(٢) ، ولا يخلو وقوع هذا من
حكمه عظيمة هي تخفيف الله عن عبادة بعد أن ابتلاهم بالتشديد^(٣).

القاعدة الثانية :

ما جاء في تفسير الآية موافقاً لرسم المصحف أولى من التفسير الذي
يخالف رسم المصحف وقد جري على هذا الفهم جماعة من المفسرين منهم الطبري
والرازي والقرطبي وأبو حيان والكرماني ومنهم من صرح بهذه القاعدة ومنهم من لم
يصرح لكنه ذكر معناها وفحواها .

وذلك مثل خلاف المفسرين عند تفسير قوله تعالى "سنقرؤك فلا
تنسي ، إلا ما شاء الله أنه يعلم الجهر وما يخفي"^(٤) قال جمهور المفسرين

(١) رواه مسلم كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء بماء مست النار.

(٢) رواه مسلم كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء بماء مست النار.

(٣) مناهل العرفان ٢/٢٠٩ ، ٢١١ .

(٤) سورة الأعلى : الآيات رقم (٦ ، ٧) .

أن "لا" نافية وتكون الجملة إخباراً من الله تعالى نبيه صلي الله عليه وسلم أن يعلمه هذا القرآن ويحفظه عليه فلا ينساه إلا ما شاء الله فإنه ينساه أما بأن ينسخه وأما أن يذكره بعد النسيان .

وقال بعض المفسرين أن "لا" ناهية والمعنى أن الله ينهي نبيه صلي الله عليه وسلم أن ينسى القرآن وذلك بإغفال قراءته وعدم تكراره مما يتسبب عنه نسيانه قال الطبري (وأولي الأقوال بالصواب القول الأول وذلك لموافقته لرسم المصحف في إثبات الألف في "تنسي" فدل عدم حذفها على أنها ليست ناهية ، إذ لو كانت ناهية لحذفت الألف علامة للجزم ، وأما توجيه ثبوتها بأنها مزيدة للفاصلة فهذه دعوي مرتبهة بإقامة الحجة عليها لما فيها من مخالفة الأصل) (١) وينحو هذا القول ذهب الفخر الرازي في تفسيره وأيضاً خلاف المفسرين في تفسير قوله تعالى "وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون" (٢) قال أغلب المفسرين أن ضمير "هم" في قوله "وإذا كالوهم أو وزنوهم" أنه في محل نصب مفعول به والمعنى : وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، وقد ذهب قليل من المفسرين إلى أن الضمير "هم" في محل رفع على معنى الفصل بين كالوا ، و "وزنوا" وبين "هم" فكان يقف على "كالوا" و"وزنوا" ثم يبدأ بـ "هم يخسرون" والجمهور على الرأي الأول إذ أنه يتمشى مع رسم المصحف إذا لو كان معنى الآية كما ذهب إليه من ذهب من "كالوا" و "وزنوا" منفصلة عن "هم" لكان حق الفعل أن يأتي بعده ألف بعد الواو صار المعنى الأول وهو رأي الجمهور هو الرأي الذي يستقيم مع النص قال السيوطي عند الحديث عما يجب على العرب مراعاته "ويجب عليه مراعاة أمور ومنها : أن يراعي الرسم" (٣).

(١) تفسير الطبري ٣٠ / ١٥٤ ، مفاتيح الغيب ٣١ / ١٤٢ .

(٢) سورة المطففين : آية رقم (٣) .

(٣) الإحقان ٢ / ٢٦٠ .

وقال ابن جعفر النحاس بعد أن ذكر القولين في الضمير "هم" والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب لأنه في السواد بغير ألف وقال أبو عبيد : والاختيار أن يكونا كلمة واحدة من جهتين :-

إحداهما : الخط وذلك أنهم كتبوها بغير ألف ، ولو كانتا مقطوعتين لكانتا كالوا" و "ووزنوا" بالألف ، والأخرى : أنه يقال : كلتك ووزنتك غير كلت لك ووزنت لك وهو كلام عربي^(١).

القاعدة الثالثة :- السياق

وذلك بأن ينظر المفسر في سياق الآية التي هو بصدد تفسيرها ما قبل الآية وما بعدها حتى تظهر له الصورة الجلية للآيات ولا ينبغي له أن ينظر في الكلمة أو الجملة مستقلة بنفسها بل عليه أن ينظر إليها في سياق النص القرآني فإن ذلك لا شك معين له على توضيح وتحديد المعنى المراد . وحتى تتضح لك أهمية السياق والنظر فيه بدقة أسوق لك ما قاله مسلم بن يسار قال : إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده^(٢)، ما قاله صالح بن كيسان قال مستدلاً على صحته قوله في تفسير قوله تعالى "وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد"^(٣) إنما يراد بها الكافر اقرأ ما بعدها يدل على ذلك^(٤) وبمقتضى هذه القاعدة قاعدة السياق رجح الطبري وغيره من المفسرين بعض الأقوال وردوا غيرها ففي تفسير قوله تعالى "الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته"^(٥) نقل الطبري عن قتادة قوله: هؤلاء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وروي عن غيره أنهم علماء بني إسرائيل الذين اتبعوا محمداً صلى الله عليه وسلم ثم رجح القول الثاني فقال "وهذا القول

(١) إعراب القرآن ١٧٤/٥ .

(٢) ابن كثير ١٧ / ١

(٣) سورة ق : آية رقم (٢١)

(٤) جامع البيان للطبري ٢٦ / ٦٢

(٥) سورة البقرة الآية (٢).

أولي بالصواب من القول الذي قاله قتادة لأن الآيات قبلها مضت بأخبار أهل الكتابين وتبديل من بدل منهم كتاب الله وتأولهم إياه على غير تأويله وإدعائهم على الله الأباطيل ، ولم يجر لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في الآية التي قبلها ذكر ولا لهم بعدها ذكر في الآية التي تتلوها^(١)، ويمثل ما ذهب الطبري في ترجيح ما يفهم من سياق الآيات على غيره قال جماعة منهم ابن عطية والرازي^(٢) والعز بن عبد السلام قال (إذا احتمل الكلام معنيين وكان حملة على أحدهما أوضح وأشد موافقة للسياق كان الحمل عليه أولى)^(٣) وابن تيمية رحمه الله حيث قال (فمن تدبر القرآن وتدبر ما قبل الآية وما بعدها ، وعرف مقصود القرآن تبين له المراد ، وعرف الهدى والرسالة ، وعرف السداد من الانحراف ولاعوجاج)^(٤) وكذا ابن جزي الكلبي حيث قال في مقدمه تفسيره (السادس : أن يشهد بصحة القول سياق الكلام ويدل عليه ما قبله أو ما بعده)^(٥) وكذا الزركشي في برهانه حيق قال (الرابع : من الأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال : دلالة السياق فإتها ترشد إلى تبين المجمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام وتقيد المطلق ، وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظرته)^(٦). هذا ومن الواجب التنبيه على أهمية السياق واعتباره عند المفسرين لكن حين يوجد نص صحيح يفسر الآية ، ويصرفها عن ما قبلها وما بعدها فيجب أن يصار إلى الحديث ، وكذا إجماع من أهل التأويل على تفسير الآية ويكون ذلك التفسير مخرجاً لها عن سياقها ولحاقها نبه على هذين القيدين الإمام الطبري حيث

(١) تفسير الطبري ٢ / ٥٦٤ .

(٢) أنظر ٢٧ / ١٣٥ .

(٣) الإشارة في الإيجاز ٢٢٠

(٤) مجموع الفتاوى ١٥ / ٩٤ .

(٥) التسهيل علوم التنزيل ١ / ٩ .

(٦) البرهان ٢ / ٢٠٠ وأنظر البدائع لابن القيم ٤ / ٩ .

قال (فغير جائز صرف الكلام عما هو في صياغة إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل ، أو خبر عن الرسول تقوم به حجة ، فأما الدعاوي فلا تتعذر على أحد) (١)

القاعدة الرابعة:

لا يجوز العدول عن ظاهر ألفاظ القرآن الكريم إلا بدليل يجب

الرجوع إليه

أما الدليل الذي يجب الرجوع إليه فهو إما القرآن أو صحيح الحديث فإذا وجد هذا الدليل الشرعي يجب الرجوع إليه في تفسير الآية إما إذا لم يوجد فلا يجوز صرف ظاهر اللفظ إلى معنى آخر واشترط العلماء لصحة حمله على معنى معين خلاف الظاهر - بعد وجود الدليل الظاهر على صرفه عن ظاهرة شروطاً :

١- أن يكون المعنى المدعى موافقاً لوضع اللغة أو عرف الاستعمال وعادة صاحب الشرع وكل تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح .

٢- أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه ويسلم ذلك الدليل من المعارض (٢) ، والأصل أن القرآن عربي لا عوج فيه قال تعالى كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون (٣) وقال تعالى: (وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها) (٤) وكون القرآن بلسان عربي يقتضي أن تكون معانيه جارية على ظاهر دلالة اللفظ وكيف تم فهم القرآن وتقوم الحجة وتنقطع المعنرة إذا كان ظاهر اللفظ غير مقصود ، والله عز وجل قد خاطب جميع عباده بهذا القرآن وفي الناس من هو فقيه ومنهم من هو نكي ويليد فإذا كان

(١) تفسير الطبري ٧ / ٢٦٨ ، الطبري ٩ / ٣٨٩ تحقيق شاكر .

(٢) الموافقات ٣ / ٣٩٤ / فتاوي ابن تيمية ٦ / ٣٦٠ .

(٣) سورة فصلت : آية رقم (٣) .

(٤) سورة الشورى ، آية رقم (٧) .

الظاهر غير مراد كان القرآن نقيض البيان وضد الهدي والرشدان ومعاذ الله أن يكون القرآن كذلك ، وقد أجمعت الأمة على أن الظاهر من اللفظ هو المقصود إلا أن يقوم دليل بصرفه عن الظاهر قال الطبري (وغير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلي باطن لا دلالة على صحته) (١) وقال في موضع آخر (وإذا تنوع في تأويل الكلام كأن أولى معانيه به أغلبه على الظاهر ألا أن يكون من العقل أو الخبر دليل واضح على أنه معني به غير ذلك) (٢) وقال ابن جزى الكلبى في مقدمة تفسيره العظيمة (السابع : أن يكون ذلك المعنى المتبادر إلي الذهن فإن ذلك دليل على ظهوره ورجحانه) (٣) ويمثل هذا قال الزركشى في برهانه (وكل لفظ أحتمل معنيين فهو قسمان : أحدهما أن يكون أحدهما أظهر من الآخر فيجب الحمل على الظاهر إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي دون الجلي فيحمل عليه) (٤).

وبناء على ما تقدم تخرج تفاسير الباطنية الذين يذهبون إلي معنى باطني في الآية ويصرفون اللفظ عن ظاهره المراد إلي تفسير يوافق مذاهبهم الفاسدة وهذا كثير في تفاسيرهم لا يكاد يحصى كثرة واكتفى بذكر مثالين من تفاسيرهم الضالة يقول مفسرهم عند قوله تعالى "رب المشرقين ورب المغربين" (٥) المشرقين رسول الله وعلي صلوات الله عليهما ، والمغربين الحسن والحسين عليهما السلام ، وعند قوله تعالى "مرج البحرين يلتقيان، بينهما برزخ لا يبغيان، فبأي آلاء ربكما تكذبان ، يخرج منها اللؤلؤ والمرجان" (٦) قول مفسرهم "مرج البحرين" على وفاطمة عليهما السلام ،

(١) جامع البيان ١ / ٢٦١ .

(٢) جامع البيان ٨ / ٩١ .

(٣) التسهيل ١ / ٩ .

(٤) البرهان ٢ / ١٦٧ .

(٥) سورة الرحمن : آية رقم (١٧) .

(٦) سورة الرحمن : آية رقم ١٩ - ٢٠ .

"بينهما برزخ" محمد صلى الله عليه وسلم ، يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان " الحسن والحسين عليهما السلام^(١)، وأيضاً كقول أحد مفسريهم في قوله تعالى "ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط"^(٢) مثل ضربه لعائشة وحفصة أن تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفشتا سره^(٣)، وعند قوله تعالى "ويبقى وجه ربك" يقول الحويزي "نحن وجه الله"^(٤) هذا ومن الآيات التي لم يرد فيها ظاهر النص بدليل قرآني قوله تعالى "الطلاق مرتان"^(٥) فإن ظاهر اللفظ أن الطلاق محصور في طلقتين فقط ولكن ليس هذا هو المراد ولكن المقصود من المرتين هما اللتان يجوز للرجل أن يراجع فيهما زوجته أما الطلاق الثالث فلا يجوز مراجعتها حتى تنكح زوجاً غيره وذلك بدليل القرآن قال تعالى "فإن طلقها فلا تحل له من بعده حتى تنكح زوجاً غيره"^(٦) ومثل قوله تعالى "ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده"^(٧) فإن المفهوم من لفظ الآية أن اليتيم لا يجوز الأخذ من ماله بغير التي هي أحسن ولكن هذا المعنى مصروف وغير معني لأن قوله تعالى "حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم"^(٨) فبين تعالى في هذه الآية أن الغاية في دفع المال إليه ليس هو البلوغ فقط ولكنها البلوغ مع إيناس الرشده منهم .

ومثال ما صرفت فيه الآية عن ظاهرها بدليل من السنة قوله صلى الله عليه وسلم :

-
- (١) تفسير الميزان للطباطبائي ١٩ / ١٠٣ ، وأنظر تفسير نور الثقلين للجوزي ٥ / ١٩٠ .
(٢) سورة التحريم آية ١٠ .
(٣) تفسير الميزان ١٩ / ٣٤٦ .
(٤) نور الثقلين ٤ / ١٤٦ وتفسير الميزان ١٩ / ١٠٣ .
(٥) سورة البقرة : آية رقم ٢٢٩ .
(٦) سورة البقرة : آية رقم (٢٣٠) .
(٧) سورة الإسراء آية ٣٤
(٨) سورة النساء : آية ٦

١- أن الظلم هو الشرك في قوله تعالى " الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمر وهم مهتدون" (١) والعدول عن ظاهر معنى الظلم إلي معنى الشرك الذي حدده وقرره هو رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ومثل ذلك أيضاً في قوله تعالى " وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين" (٣) فإنه يفهم من الآية أن الله أحل ما سوي ما ذكره في الآيتين السابقتين وهو يفيد في ظاهره جواز نكاح المرأة على عمتها وخالتها والجمع بين ذلك ولكن السنة الصحيحة منعت ذلك قال صلى الله عليه وسلم "لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها" (٤).

القاعدة الخامسة :-

التفسير يكون بالأغلب الظاهر من اللغة :

وذلك أن القرآن بلسان عربي مبين فلا يصح تفسيره بغير الأظهر والأغلب والأببين من خلال لغة العرب .

يقول الطبري (غير جائز أن نحمل معاني كتاب الله على غير الأغلب المفهوم بالظاهر من الخطاب في كلام العرب ولنا إلي حمل ذلك على الأغلب من كلام العرب سبيل) (٥) وكذا قال في موضع آخر (كلام الله الذي خوطب به العرب غير جائز توجيهه إلا المعروف المستعمل من معانيه إلا أن تأتي دلالة أو تقوم حجة على أن ذلك بخلاف ذلك يجب التسليم لها) (٦) ومثل ذلك قول بعض المفسرين عند الكلام على قوله تعالى "فضحكت فبشرناها بإسحق ومن

(١) سورة الأنعام : آية رقم (٢٤) .

(٢) رواه البخاري كتاب التفسير، سورة لقمان

(٣) سورة النساء : آية رقم (٢٤) .

(٤) البخاري كتاب باب لا تنكح المرأة على عمتها ومسلم في كتاب النكاح وأحمد في المسند ١

. ٣٧٨ /

(٥) تفسير الطبري ٨ / ٥٧٨ .

(٦) تفسير الطبري ٨ / ٤٨٢

وراء إسحق يعقوب^(١) قال بعضهم أن الضحك هو الحيض وهو بعيد لأن الضحك في اللغة هو انبساط الوجه وتكثر الأسنان من سرور النفس ، ونظهور الأسنان عنده سميت مقدمات الأسنان الضواحك^(٢).

قيل ابن المنير (أنه يبعد الحمل على ذلك - يعني أن معنى ضحكت بمعنى حاضت - قوله ألد وأنا عجوز" فإنه لو كان الحيض قبل البشارة لما تعجبت إذ لا عجب في حمل من تحيض ، والحيض في العادة معيار على إمكان الحمل^(٣)). فلا ينبغي صرف اللفظ عن ظاهرة في القرآن إلا كما عن طريق صحيح حديث كما مر إما ما ورد في تضاعيف اللغة من مجئ ضحك بمعنى حاض كما قال الشاعر:

أني لآتي العرس عند طهورها .. وأجرها يوماً إذا تكضاحكاً

وغير ذلك مما ورد. فلا يصح ذلك وهجر المعنى الأصلي للكلمة وقد أنكر ذلك الحمل في حاشيته على الجلايين أيما إنكار^(٤). وأيضاً قال الراغب ("وامرأته قائمة فضحكت" وضحكها كان للتعجب بدلالة قوله "أتعجبين من أمر الله" ويدل على ذلك أيضاً قوله ألد وأنا عجوز) إل قوله "عجيب" ، قول من قال : حاضت فليس ذلك تفسيراً لقوله "فضحكت" كما تصوره بعض المفسرين ، فقال ضحكت بمعنى حاضت وإما نكر ذلك تنصيماً لحالها ، وإن الله تعالى جعل ذلك أمارة لما بشرت به فحاضت في الوقت ليعلم أن حملها ليس بمنكر إذ كانت المرأة ما دامت تحيض فإنها تحبل^(٥) وقول الألويسي (والمثبت مقدم على الثاني، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ)^(٦) لا ينهض دليلاً على هجر

(١) سورة هود : آية رقم

(٢) المفردات للراغب ٢٩٢ ط الجمهورية .

(٣) الألويسي ١٢ / ١٤٦ .

(٤) حاشية الجمل ٣٧٥/٢ ، ط الحلبي.

(٥) المفردات للراغب ٢٩٢ ط الجمهورية .

(٦) الألويسي ١٢ / ١٤٦ ط دار الفكر لبنان .

المعنى الأصلي للضحك الذي تعارف عليه العرب وصرفه إلى معنى مهجور لا يكاد يكون مذكوراً وهذا لا ينبغي في التفسير .

القاعدة السادسة :-

إذا ثبتت مكة السورة أو مدينتها فهي مرجحة لما وافقها من أوجه التفسير بمعنى أن السورة أو الآية إذا ثبت إنها نزلت بمكة أي قبل الهجرة - أو ثبت أنها أي السورة أو الآية - نزلت بالمدينة بمعنى أنها نزلت بعد هجرة النبي فهذا الثبوت يرجح وجها في التفسير عن الأوجه الأخرى^(١) وذلك مثل ما ورد في سبب نزول قوله تعالى "قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى"^(٢) حيث ساق مفسرو الشيعة وغيرهم سبباً لنزول هذه الآية مفاده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما نزلت هذه الآية "قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى" قالوا يا رسول الله من قرابتك الذين افترض الله علينا مودتهم؟ قال: علي، وفاطمة، وولدهما وأمثال هذه الرواية كثيرة في كتب التفاسير للشيعة وبعض أهل السنة والحق أنها مخالفة للحقيقة بمقتضى القاعدة السابعة إذا أن علياً كرم الله وجهه لم يتزوج فاطمة والزهراء إلا في المحرم من السنة الثانية للهجرة^(٣) ولم يولد لهما الحسن إلا في السنة الثالثة^(٤)، وولد الحسين في السنة الرابعة^(٥) من الهجرة رضي الله عنهم أجمعين، والسورة مكة فكيف تكون نزلت فيهم قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (الوجه الثالث: أن هذه الآية في سورة الشورى وهي

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي رسالة ماجستير، جامعة الأمام

بالسعودية، ٢٢٠/١

(٢) سورة الشورى : آية رقم (٢٣)

(٣) الإصابة / ٨ / ١٥٧ .

(٤) الإصابة / ٢ / ١١ .

(٥) الإصابة / ٢ / ١٤ .

مكية باتفاق أهل السنة^(١) بل جميع آل حم مكيات وكذلك آل طس، ومن المعلوم أن علياً تزوج بفاطمة بالمدينة بعد غزوة بدر^(٢)، وقال ابن كثير (وذكر نزول هذه الآية في المدينة بعيد فاتها مكية ، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة أولاد بالكيفية فاتها لم تتزوج بعلي إلا بعد بدر والحق تفسير هذه الآية بما فسرهما به حبر الأمة ابن عباس كما رواه البخاري)^(٣) والحديث الذي أورده البخاري في التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن قوله "إلا المودة والقربى" فقال سعيد بن جبير : قربي آل محمد صلى الله عليه وسلم فقال ابن عباس : عجلت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بطن من قريش إلا كان لهم فيهم قرابة فقال : إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة^(٤)، وصحح هذا الرأي الإمام الطبري ، وابن تيمية ، وابن كثير ، وابن حجر والشوكاتي ، والطاهر بن عاشور ، والشنقيطي وغيرهم رحمهم الله جميعاً .

القاعدة السابعة :-

العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

لما ورد في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فأنزل الله "وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات"^(٥) فقال الرجل يا رسول الله : إلي هذا ؟ قال لجميع أمتي كلهم^(٦).

(١) ومن قال أنها مكية إلا أربع آيات من قوله " قل لا أسألكم عليه لجرأ " اعتمدوا على أثر

ضعيفة من رواية الكلبى وقد ضعفها ابن كثير في تفسيره والحافظ في الفتح ٨ / ٤٢٧

(٢) منهاج في السنة ١٩٧/٧ وما بعدها .

(٣) ابن كثير ٤ / ٢٩٠ .

(٤) البخاري كتاب التفسير تفسير سورة الشورى باب إلا المودة في القربى .

(٥) سورة هود : آية رقم ١١٤ .

(٦) البخاري كتاب التفسير باب تفسير سورة هود ، ومسلم كتاب التوبة حديث ٢٩ .

وجواب النبي صلى الله عليه وسلم نسلمه بن صخر الأنصاري حين
ظاهر من امرأته حيث أمره صلى الله عليه وسلم بأن يعتق رقبة ثم أمره بأن
يصوم شهرين متتابعين ، ثم أمره بإطعام ستين مسكيناً والقصة رواها الإمام
أحمد في مسنده ٤ / ٣٧ وأبو داود في السنن في كتاب الطلاق باب في
الظهار وغيره قال ابن كثير بعد أن ذكر سبب نزول آيات الظهار ، وأنها
نزلت في أوس بن الصامت وزوجه (هذا هو الصحيح في سبب نزول صدر
هذه الآية ، فأما حديث سلمه بن صخر فليس فيه أنه كان سبب النزول ولكن
أمر بما أنزل الله في هذه السورة من العتق أو الصيام أو الإطعام)^(١) ، وكذا
احتج الصحابة بعموم اللفظ، أخرج الطبري بسنده عن عبد الله بن عباس
رض الله عنهما في قوله تعالى "ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر
وما هم بمؤمنين"^(٢) يعني المنافقين من الأوس والخزرج ومن كان على
أمرهم^(٣) وروي الطبري أيضاً في قوله تعالى "ومن الناس من يعجبك قوله
في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما قلبه وهو ألد الخصام"^(٤) عن محمد بن
كعب القرظي أنه قال : أن الآية تنزل في الرجل ثم تكون عامة بعد^(٥) ، مع
أن الآية نزلت في الأخنس بن شريق^(٦) ، قال ابن تيمية (والناس وإن تنازعوا
في اللفظ العام على الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا ؟ فلم يقل أحد
من علماء المسلمين أن عموميات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ،
وإنما غاية ما يقال : إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه ولا
يكون العموم فيها بحسب اللفظ ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً

(١) ابن كثير ٤ / ٤٩٠

(٢) سورة البقرة : آية رقم (٨) .

(٣) تفسير الطبري ١ / ١١٦ .

(٤) سورة البقرة : آية رقم (٢٠٤) .

(٥) تفسير الطبري ٤ / ٢٢٩ .

(٦) تفسير الطبري ٤ / ٢٣٢

ونهيًا، فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته ، وإن كان خبراً يمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته أيضاً^(١) .

ومثل ذلك أيضاً ينطبق على قوله تعالى "أن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم"^(٢) وبالنظر في كتاب التفسير المختلفة نجد أنهم قد بينوا المراد من المحصنات المرادات من هذا الحكم ، فقال بعضهم : أن ذلك لعائشة فقط وحكم من الله فيها وفي من رماها دون سائر نساءه صلى الله عليه وسلم وفيها نزلت وقال بعضهم: بل ذلك لأزواج صلى الله عليه وسلم خاصة دون سائر النساء.

وقال آخرون : بل هي عامة لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولغيرهن ممن كان بالصفة التي وصف الله في هذه الآية ، وإن كانت نزلت في شأن السيدة عائشة رضي الله عنها - خاصة^(٣) قال الطبري معقباً على هذه الآراء (وأولي هذه الأقوال عندي بالصواب قول من قال : نزلت هذه الآية في شأن عائشة ، والحكم بها عام في كل مكان بالصفة التي وصفه الله بها فيها، وإتما قلنا ذلك أولى تأويله بالصواب لأن الله عم بقوله " أن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات" كل محصنة غافلة مؤمنة رماها رام بفاحشة ، من غير أن يخص بذلك بعضاً دون بعض ، فكل رام محصنة بالصفة التي ذكر الله في هذه الآية فملعون في الدنيا والآخرة وله عذاب عظيم ، إلا أن يتوب من ذنبه ذلك قبل وفاته إلخ)^(٤)

وتؤيد السنة ما ذهب إليه جمهور المفسرين من أن المقصود بالآية السيدة عائشة رضي الله عنها ، وكل من تشبه حالها في كل زمان ومكان

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٦ ط التراث الإسلامي - تحقيق محمود محمد محمود نصر .

(٢) سورة النور : آية رقم (٢٣) .

(٣) راجع تفسير الطبري ، والمحزر الوجيز ، والقرطبي وغيرها .

(٤) الطبري ١٨ / ١٠٥ .

قال النبي صلى الله عليه وسلم "اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هي؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس، التي حرم إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربوا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات" (١)

القاعدة الثامنة:

أحسن تفسير للآية ما جاء في القرآن أو الحديث الصحيح فإذا ثبت تفسير الآية بأية وجب اعتمادها، وكذا لو ثبت تفسير الآية بحديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لزم اعتماده:

(١) أما القرآن الكريم فهو أصح طرق التفسير قال ابن تيمية في مقدمته (أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في مكان، فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر) (٢).
فيجب على من يتصدي لتفسير كتاب الله عز وجل أن ينظر في آيات القرآن الأخرى، ويجمع الآيات ذات الصلة في موضوع واحد، فإن ما أجمل في موضوع قد بين في موضوع آخر، وما أشكل في موضوع قد يوضح في موضوع آخر، وما جاء في آيات مطلقاً قد يقيد في آيات أخرى، وما ورد عاماً قد يفصل في موضوع آخر، وبهذا يكون المتصدي للتفسير قد فسر القرآن بالقرآن، ومن أمثلة تفسير القرآن بالقرآن، تفسير الكلمات في قوله تعالى "فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه" (٣).

(١) البخاري كتاب الوصايا باب "أن الذين يأكلون أموال اليتامي إتما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً" ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان الكبائر وأكبرها حديث ١٤٥ عن أبي هريرة .

(٢) مقنمة في التفسير لابن تيمية ٩٣ .

(٣) سورة البقرة: آية رقم (٣٧) .

بقوله تعالى قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين^(١) وقوله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم^(٢) فسررتها آية "حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير به والمنخنقة والموقوذة"^(٣) الآية ، وقد ورد نفي الخلّة والشفاعة يوم القيامة بقوله "يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرين هم الظالمون"^(٤)، وقد استثنى من الخلّة خلة المتقين في قوله تعالى "الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوا إلا المتقين"^(٥) واستثنى من الشفاعة ما أذن الله به منها قال تعالى "وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى"^(٦)

(ب) السنة النبوية : إذا ثبت الحديث في تفسير آية فلا يصار إلى غيره مهما كان قائل ذلك الرأي ولذلك لقول الله تعالى "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"^(٧) وفي الحديث لا يأتي رجل مترف متكئ على أريكته يقول لا أعرف إلا هذا القرآن ، ما أحله أحلّته ، وما حرّمه حرّمته إلا وإني قد أوتيت القرآن ومثله معه ، إلا وأن الله حرم كل ذي ناب من السباع ومخلّب من الطير"^(٨)، والأحاديث في ذلك كثيرة ونكتفي بما سبق والسنة قد

(١) سورة الأعراف : بعض من آية رقم (٢٣) .

(٢) سورة المائدة : آية رقم (١) .

(٣) سورة المائدة آية رقم (٣) .

(٤) سورة البقرة : آية رقم (٢٥٤) .

(٥) سورة الزخرف : آية رقم (٦٧) .

(٦) سورة النجم : آية رقم (٢٦) .

(٧) سورة الحضر : آية رقم (٧) .

(٨) أخرجه في المسند ١٣١/٤ من حيث المقدم بن معد يكرب ، ورواه أبو داود كتاب السنة باب في لزوم السنة ٢٠٠/٤ ، والترمذي كتاب العلم باب ما نهى عنه أن يقال عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم ٣٧/٥ وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه حديث رقم ١٢ .

فسرت بعض آيات القرآن الكريم وقد بينت ما أجمل في القرآن ، وأوضحت المشكل وخصصت العام ، وقيدت المطلق فمثال ما بينت فيه السنة المجمل من القرآن بيان موافقت الصلاة ، وعدد ركعاتها وموافقيتها وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها ، وبيان مناسك الحج وكيفية أدائها ، ومثال توضيح المشكل : تفسير الخيط الأبيض والأسود بأنه بياض النهار وسواد الليل ، ومثال تخصيص العام تخصيص الظلم في قوله تعالى "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم"^(١) فقد خصصت السنة بظلم وهو عام بأنه الشرك ، ومثال تقييد السنة للمطلق في القرآن قوله تعالى "فاقطعوا أيديهما"^(٢) باليمين وأن القطع إلى مفصل الكف ، وكذلك بينت السنة أن المغضوب عليهم هم اليهود ، وأن الضالين هم النصارى وجاءت أحكام في السنة لم ترد في القرآن كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وصدقة الفطر ، ورجم الزاني المحصن ، وميراث الجدة إلى غير ذلك .

ونخلص من هذا أن القرآن خير من يفسر القرآن ثم تأتي السنة بعد ذلك في المرتبة الثانية ، قال ابن تيمية (فإن أعيانك ذلك - يعني تفسير القرآن بالقرآن - فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له بل قد قال الإمام الشافعي كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ما فهمه من القرآن)^(٣).

وإلى هذه القاعدة اتجهت أقوال المفسرين ورجحوا بها ما عداها قال الزركشي في برهانه (الطلب التفسير مأخذ كثيرة أمهاتها أربعة : الأول النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الجذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير)^(٤) ، ويقول الإمام الألويسي (فمن زعم أن

(١) سورة الأنعام: آية رقم (٨٢) .

(٢) سورة المائدة: آية رقم (٣٨) .

(٣) المقلمة ص ٩٣ .

(٤) البرهان ١٥٦/٢ .

الحمل على ذلك - يعني الحديث - ضعيف لأن اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل فقد ضل ضلالاً بعيداً إن كان قد بلغه ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصادق الأمين قول لقائل أو قياس لقائس ، هيهات هيات دون ذلك أهوال (١).

أقوال بمقتضى هذه القاعدة لا ينبغي لأحد أن يتجه في تفسير الآية تفسيراً بعيداً عما ورد فيها من حديث صحيح وإلا فقد أبعد النجعة ومن ذلك ما ورد في تفسير الطبري لكن الطبري لم يرتضه فعند تفسيره لقوله تعالى "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون" وبعد أن أورد الطبري الحديث المعروف في تفسير الآية قال ما ملخصه (وقال آخرون : بل معنى ذلك : ولم يخلطوا إيمانهم بشئ من معاني الظلم ، وذلك بفعل ما نهى الله عن فعله ، أو ترك ما أمر الله بفعله ، وقالوا : الآية على العموم لأن الله لم يخص به معنى دون معاني الظلم ، قالوا فإن قال لنا قائل : أفلا أمن في الآخرة إلا لمن لم يعص الله في صغيرة ولا كبيرة ، وإلا لمن لقي الله ولا ذنب له ؟ قلنا أن الله عني بهذه الآية خاصاً من خلقه دون الجميع منهم ، والذي عني بها أو أراده بها خليل الرحمن إبراهيم صلى الله عليه وسلم فأما غيره فإنه إذا لقي الله لا يشرك به شيئاً فهو في مشيئة إذا كان قد أتى بعضهم معاصيه التي لا تبلغ أن تكون كفراً، فإن شاء لم يؤمنه من عذابه ، وإن شاء تفضل عليه فعفا عنه . قالوا وذلك تحول جماعة من السلف ، وإن كانوا مختلفين في المعنى بالآية . فقال بعضهم : عني بها إبراهيم ، وقال بعضهم عني بها المهاجرون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو جعفر : وأولي القولين بالصحة في ذلك ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢).

(١) الألويسي ١/٩٦ .

(٢) تفسير الطبري ٧ / ٢٥٥ - ٢٥٩ بتصريف .

القاعدة التاسعة:

كل تفسير فيه حظ من مقام النبوة وإخلال بعصمة الأنبياء والرسول فهو

مردود .

مما لا شك فيه أن الأنبياء معصومون في كل ما يخبرون به عن الله تعالى وأجمعت الأمة كذلك على العصمة لهم من الكبائر ومما ينقص من مناصبهم كحسن الأخلاق وكل شئ من الصغار بعد النبوة اجمعوا على أن النبي لا يقر عليه وقد حكي غير واحد الإجماع على ذلك^(١) ويجب على كل مسلم أن يعتقد لهم (أي الأنبياء والرسول) كل كمال بشر على سبيل الإجمال فهم أظهر الناس أنساباً ، وأطيبهم أعرافاً ، وأكملهم أبداناً ، وأحسنهم هيئة ، وأكرمهم خلقاً ، وأعظمهم مروءة وطباعاً أما طهارة النسب وكرم المحتد فدليله ما رواه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم في شأن يوسف عليه الصلاة والسلام قال "الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن اسحق بن إبراهيم"^(٢) وقوله صلى الله عليه وسلم عن نفسه (أن الله تبارك وتعالى خلق السموات فأختار العليا فأسكنها من شاء من خلقه ثم خلق الخلق فأختار من الخلق بني آدم ، وأختار من بني آدم العرب ، وأختار من العرب مضر ، وأختار من مضر قريشاً ، وأختار من قريش بني هاشم ، وأختارني من بني هاشم فأنا من بني هاشم من مضر خيار إلى خيار)^(٣)

وإذا ما تصفحنا كتب التفسير المختلفة وجدنا فيها ما لا يليق بعصمة الأنبياء ولا بمكانتهم وإسناد قصص لهم ما أنزل الله بها من سلطان ولكنها من الإسرائيليات ووضع الزنادقة الذين يشوهون الأنبياء والمرسلين ولولا

(١) الرزقي ١٠ / ٢٩٣ .

(٢) البخاري بشرح فتح الباري كتاب الأنبياء باب أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت / ٤

٤٧١ ط السلفية عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) الحاكم في المستدرک كتاب معرفة الصحابة باب ذكر فضائل قريش ٧٣ / ٤ ، السلفية

وسكت عنه الذهبي في التلخيص .

خشية الإطالة لذكرت جميع الأنبياء في القرآن وذكرت ما قاله المفسرون هذه القصص حتى سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لم ينج من هذه الإسرائيليات فضلاً عن سيدنا آدم ، وسيدنا إبراهيم ، وسيدنا موسى ، وسيدنا يوسف ، وسيدنا داود ، وسيدنا سليمان وهكذا لم ينج نبي من الأنبياء ولا رسول من الرسل من تلك الخزعبلات التي أسندها رواه الإسرائيليات إليهم ، ولكني سأكتفي بذكر قصة واحد لنبي واحد سيدنا يوسف عليه السلام .

فالذي يطالع كتب التفسير في قصة يوسف عند قوله تعالى "ولقد همت به وهم بها لولا أن رأي برهان ربه كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين"^(١) يجد أنهم أسندوا روايات تفيد أن يوسف عليه السلام تفيد أن يوسف عليه السلام هم بالفاحشة حتى حل سراويله ، وقعد منها مقعد الرجل من امرأته ، وكلها روايات باطلة تقدر في النبوة والتي وأثبتها الله لأنبيائه في كتابه العزيز ، ففي قوله تعالى " وإذا ابتلي إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن نرتي قال لا ينال عهدي الظالمين"^(٢) قال السدي : العهد : النبوة ، وقال مجاهد : الإمامة أي الإمامة في الدين خاصة^(٣) قال الإمام الرازي تعليقاً على هذه الآية : والآية تدل على عصمة الأنبياء من وجهين :

الأول : أنه قد ثبت أن المراد من هذا العهد الإمامة ، ولاشك أن كل نبي إمام فإن الإمام هو الذي يؤتم به ، والنبي أولى الناس وإذا دلت الآية على أن الإمام لا يكون فاسقاً فبأن تدل على أن الرسول لا يجوز أن يكون فاسقاً فاعلاً للذنب والمعصية أولى .

(١) سورة يوسف : آية رقم (٢٤) .

(٢) سورة البقرة : آية رقم (١٢٤) .

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية ١/٣٥٠ .

الثاني: قال "لا ينال عهدي الظالمين" فهذا العهد أن كان هو النبوة وجب أن تكون لا ينالها أحد من الظالمين ، وإن كان هو الإمامة فكذلك لأن كل نبي لابد وأن يكون إماما يؤتم به ، وكل فاسق ظالم لنفسه ، فوجب أن لا تحصل النبوة لأحد من الفاسقين^(١).

وكذلك قوله تعالى "إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران علي العالمين"^(٢) وقوله تعالى "ولقد اصطفينا في الدنيا"^(٣) وقوله تعالى "ولقد اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي"^(٤) والاصطفاء لا يكون مع اقتراف الذنوب والمعاصي .

والجواب على شبهة يوسف التي ساق المفسرون فيها أشياء باطلة تتنافى مع العصمة وتصطدم مع كرامة المؤمن أن الهم في القرآن له معان مختلفة فيأتي بمعنى :

(١) العزم والتصميم : قال تعالى "إذ هم قوم أن يبسطوا إليكم أيديهم فكف أيديهم عنكم"^(٥) أي عزموا على أذيتكم فصرفهم الله عنكم وهذا هو المراد من هم امرأة العزيز أي بمعنى العزم والتصميم بدليل سياق الآية من المرادة وإغلاق الأبواب والتهيو ليوسف عليه السلام.

(٢) يأتي الهم بمعنى حديث النفس أو مجرد خطورة الشيء على الذهن بدون عزم عليه أو تصميم أو تفوه بذلك وذلك مثل قوله تعالى "إذا همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليها وعلى الله فليتوكل المؤمنون"^(٦) والطائفتان هما بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الأوس وكان ذلك يوم أحد قال أبو السعود في تفسير هذه الآية (والظاهر أنها ما كانت إلا

(١) التفسير الكبير ٤/٤٧ - ٤٨ وأنظر عصمة الأنبياء ص ٢٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية رقم (٣٣) .

(٣) سورة البقرة : آية رقم (١٣٠) .

(٤) سورة الأعراف : آية رقم (١٤٤) .

(٥) سورة المائدة : آية رقم (١١) .

(٦) سورة آل عمران : آية رقم (١٢٢) .

همه ، وحديث نفس قلما تخلو منه نفس عند الشدائد (١) ولو كان خلاف ذلك لما استحقا ولاية الله تعالى ، وهو المنسوب إلى يوسف عليه السلام وهو مغفو عنه ، وليس بذنب ولا يخل بمقام النبوة قال صلي الله عليه وسلم "أن الله تجاوز لأمتي عما حدثت في نفسها أو وسوست أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به" (٢) وهو شئ لا يضر الإيمان كما مر وذلك كما يخطر ببال الصائم في الصيف الماء البارد فإذا لم يشرب بالفعل فلا جناح عليه ، أن سيدنا يوسف عليه السلام برئ من الروايات التي تصوره بأنه حل تكة سراويله حل الهيمان ، وقعد بين شعبها الأربع وهي مستلقية على قفاها ، وبأن البرهان هو أنه سمع صوتاً : إياها وإياها ، فلم يكثرث له ، فسمعه ثانياً فلم يعمل به ، فسمع ثالثاً : أعرض عنها فلم ينجح فيه حتى مثل له يعقوب عاضاً على أنامله ، وقيل ضرب بيده في صدره فخرجت شهوته من أنامله ، وقيل : قامت المرأة إلى صنم لها كان هناك فسترته وقالت : استحي منه أن يرانا فقال يوسف : استحييت ممن لا يسمع ولا يبصر ، ولا استحي من السميع البصير العليم بذات الصدور أقوال كل ذلك باطل ، وإن هم امرأة العزيز كان هم إصرار وعزم وتنفيذ أما همه عليه السلام فهم على حقيقته بمعنى دار بخاطره الذنب ولكن الله عصمه ، ولأنه لو لم يقع منه هم أصلاً لما كان ممدوحاً عند الله ، ولا كان له ثواب ، ولو كان همه كهمها عن عزيمة لما مدحه الله تعالى بأنه من عباده المخلصين ، وأخيراً أختتم كلامي للقاضي ابن طاهر الطوسي نقله عنه الإمام الرازي قال الفخر الرازي (قال القاضي أبو طاهر الطوسي رحمه الله تعالى: شهد ببراءة يوسف من الذنب كل من له تعلق بتلك الواقعة من زوج وحاكم - أي شاهد - ونسوة ، وملك ، وادعى يوسف ذلك واعترف له خصمه بصدق ما قاله مرتين ، وشهد

(١) تفسير أبو السعود ٢ / ٧٩ .

(٢) مسند أحمد ١٠/١٩ ترتيب آل الساعاتي .

بذلك رب العالمين الذي هو أصدق القائلين ، وأعترف إبليس فكيف
يلتفت إلي قول هؤلاء الحشوية.

أما شهادة الزوج فقوله تعالى "إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم يوسف
أعرض عن هذا واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين"^(١).
وأما شهادة الحاكم فقوله "وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد
من دبر"^(٢).

وأما شهادة النسوة فقولهن "حاشا لله ما علمنا عليه من سوء"^(٣)
وأما شهادة الملك فقوله "إنك اليوم لدينا مكين أمين"

وأما إدعاء يوسف عليه السلام فقوله "هي راودتني عن نفسي"^(٤).
وقوله "رب السجن أحب إلي مما تدعونني إليه"^(٥).

وأما اعتراف الخصم فقولها للنسوة "ولقد راودته عن نفسه فاستعصم"^(٦)
وقوله "الآن حضحص الحق أنا راودته عن نفسه"^(٧).

وأما شهادة رب العالمين فيقول "كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من
عبادنا المخلصين"^(٨).

وأما اعتراف إبليس بذلك فقوله تعالى حكاية عنه "لأغوينهم أجمعين ، إلا
عبادك منهم المخلصين"^(٩) فبين أنه يغوي الكل إلا المخلصين ، ويوسف من

-
- (١) سورة يوسف : آية رقم (٢٨) .
 - (٢) سورة يوسف : آية رقم (٢٦) .
 - (٣) سورة يوسف : آية رقم (٥٤) .
 - (٤) سورة يوسف : آية رقم (٢٦) .
 - (٥) سورة يوسف : آية رقم (٣٣) .
 - (٦) سورة يوسف : آية رقم (٣٢) .
 - (٧) سورة يوسف : آية رقم (٥١) .
 - (٨) سورة يوسف : آية رقم (٢٤) .
 - (٩) سورة الحجر : آية رقم ٤٠ .

المخلصين لقوله تعالى "إنه من عبادنا المخلصين" .

فأية شبهة تبقى مع هذه الشهادات في براءة يوسف عن الذنوب^(١).

القاعدة العاشرة :

إذا كان للكلمة القرآنية معنيان أحدهما لغوي الآخر شرعي قدم

المعنى الشرعي على اللغوي:

وذلك لأن القرآن نزل لبيان الشرع لا لبيان اللغة إلا إذا كانت. هنالك

قرينة توجب صرف اللفظ أو الكلمة إلى المعنى اللغوي^(٢)، وأيضا فإنه يجب

أن يحمل كلام كل أحد على غرفه الخاص به ولما كان عرف القرآن بيان

الشرع وجب صرف اللفظ إلى المعنى الشرعي إلا إذا كانت هناك قرينة - كما

سبق - تحتم المعنى وترجحه ، وذلك مثل قوله تعالى "خذ من أموالهم صدقة

تطهرهم وتركيهم بها وصل عليهم"^(٣) فلفظ "صل" فيها معنيان أحدهما الدعاء

وآخر شرعي وهو الصلاة المعروفة والمقصود هنا المعنى اللغوي لا

الشرعي لحديث البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال كان النبي صلى الله

عليه وسلم إذا أتى بصدقة قوم عليهم ، فاتاه أبي بصدقته فقال اللهم صلي

على آل أبي أوفى^(٤).

واعتمد هذه القاعدة جمهور الفقهاء إلا أبا حنيفة وبعض الأصوليين

فذهب أبو حنيفة إلى تقديم المعنى اللغوي على الشرعي لأن اللغة هي الأصل

وهو الحقيقة أما المعنى الشرعي فهو مجاز والكلام على حقيقته^(٥) ويرد

على الأحناف ومن لف لفهم بأن اللفظ لما نقل من العرف اللغوي إلى العرف

(١) عصمة الأنبياء للرازي ٧٥ .

(٢) البرهان للزركشي ١٦٧/٢ .

(٣) سورة التوبة : آية رقم (١٠٣)

(٤) البخاري كتاب الزكاة باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وسلم كتاب الزكاة حديث

رقم ١٧٦ .

(٥) شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٣٥ .

الشرعي ترك المعنى اللغوي وصار حقيقة شرعية لأن المعنى الشرعي هو المتبادر إلى الذهن لا المعنى اللغوي ولنضرب مثلاً على هذه القاعدة يدل على تقديم المعنى الشرعي على المعنى اللغوي قوله تعالى "ولا تصل على أحد منهم مات أبدا" (١). فالصلاة لها معنيان لغوي وهو الدعاء ، وشرعي وهو هنا صلاة الجنائز ، فيقدم المعنى الشرعي لأنه المقصود للمتكلم المعهود للمخاطب ، ومن المواضع التي يظهر فيها الخلاف بين المفسرين حول مقصود اللفظة القرآنية هل الحقيقة اللغوية أم الحقيقة الشرعية قوله تعالى "وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم" (٢) فقد جاء في القرطبي ما ملخصه (واختلف الناس في كيفية سجود الملائكة لآدم بعد اتفاهم على أنه لم يكن السجود عبادة ، فقال الجمهور : كان هذا أمراً للملائكة بوضع الجبابة على الأرض كالسجود المعتاد في الصلاة لأنه الظاهر لأنه الظاهر من السجود في العرف والشرع ، وقال قوم هو باق على أصل اللغة فهو من التذلل والانقياد أي : اخضعوا لآدم وأقروا له بالفضل فسجدوا أي : امتثلوا) (٣).

وقال الشوكاني في نفس الموضع من سورة البقرة السابق (ومعنى السجود هنا : وهو وضع الجبهة على الأرض وإليه ذهب الجمهور ، وقال قوم: هو مجرد التذلل والانقياد) (٤) وبهذا يتضح أن جماهير المفسرين يرجحون بهذه القاعدة أي - تقديم المعنى الشرعي على المعنى اللغوي - وأن القلة القليلة منهم تقدم المعنى اللغوي على المعنى الشرعي . وممن قال بهذه القاعدة وطبقها في تفسيره الإمام الطبري وابن كثير وابن جزي

(١) سورة التوبة : آية رقم (٨٤) .

(٢) سورة البقرة : آية رقم (٢٤) .

(٣) القرطبي ١ / ٣٣٦ ط دار الغد .

(٤) فتح القدير ١ / ٨٦ ط بيروت .

والأكوسي والرازي وغيرهم ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى "وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون" (١).

أختلف المفسرون في معنى قوله "لا يؤتون الزكاة" فقال بعضهم : الذين لا يطيعون الله الطاعة التي تطهرهم وتزكي أبدانهم . وقال آخرون : معناه الذين لا يقرون بزكاة أموالهم التي فرضها الله فيها قال بذلك قتادة والحسن (٢) . فمن حمل معنى الزكاة على تزكية وتطهير النفس بفعل الطاعة حملها على الأصل اللغوي لمعنى الزكاة وأما من حملها على زكاة المال أو صدقة المال فحمل معنى الزكاة على المعنى الشرعي .

قال الطبري (والصواب من القول في ذلك ما قاله الذين قالوا معناه : لا يؤدون زكاة أموالهم وذلك أن نكح هو الأشهر من معنى الزكاة) (٣)

وقال ابن كثير : هذا هو الظاهر عند كثير من المفسرين وإما الذين اختاروا الرأي الأول وهو أن المقصود الزكاة : الطهر وتزكية البدن بالطاعة فاحتجوا بأن الآية مكية ولا زكاة في مكة قبل الهجرة ولأن الزكاة فرضت بالمدينة بعد الهجرة بسنتين . والجواب عن ذلك أنه غير ممتنع أن تكون السورة والآية مكية والمراد بها زكاة المال بأن فرض أصل الزكاة في مكة وفصلت المقادير وبقية الأحكام في المدينة فيكون المراد أهل الصدقة كما في قوله تعالى "وأتو حقه يوم حصاده" (٤)(٥).

القاعدة الحادية عشر :

قاعدة قيمة عشرت عليها في كتاب "بدع التفاسير" للشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري عند الحديث على قوله تعالى " حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور" وقد رجح أن المقصود من "التنور" الذي يخبز فيه وهو تنور

(١) سورة فصلت آية (٦ ، ٧)

(٢) الطبري ٢٤ ، ٩٢

(٣) المرجع السابق.

(٤) تفسير ابن كثير ١٥٠/٤ ط الحلي، والتسهيل ١١/٤، الأكوسي ٩٩/٢٤، وغير ذلك.

(٥) سورة الأنعام الآية (١٤١) .

كان بدار نوح جعل فوران الماء منه علامة على الطوفان وحكم على باقي الآراء في تفسير "التنور" بأنها من بدع التفاسير حيث اتجهت كلها إلى تفسير "التنور" إلى المجاز لا الحقيقة وهي قاعدة في الحقيقة والمجاز في القرآن الكريم وهي نافعة إن شاء الله يقول الشيخ الغماري (اتبه على قاعدة هامة غفل عنها المفسرون قاطبة فيما أعلم ، إذ لم أجد منهم من فطن لها ونبه عليها ، وبسبب غفلتهم عنها وقع كثير منهم في تفسيرات مخطئة هذه القاعدة أن الآيات التي يكون موضوعها الحديث عن الأمم التي لا تتكلم العربية مثل قوم وإبراهيم وبنو إسرائيل ، وحكاية ما حصل بين رسلهم ونبيهم من مجادلات ، وما توجه إليهم من خطابات تكليفية وغيرها لا يجوز حملها على المجاز ، بل يجب حملها على الحقيقة ، وكذا الآيات المتعلقة بالتوحيد والإيمان مثل سورة الإخلاص والكافرون وآيات الموارد وسائر الأحكام فدخل المجاز في هذا النوع ممتنع لأنه ينافي الغرض من التكليف ، ويؤدي إلى مفساد عظيمة أعظمها : تعطيل الشريعة ، أما بالنسبة للأمم المتقدمة فلم تكن العربية لغتهم وأنا لا نجزم بأن اللغة التي خاطب الله بها نوحا كان فيها هذه المجازات المعروفة في لغة العرب ، والمعروف على وجه العموم أن اللغة العربية انفردت من بين اللغات بما فيها من كثرة التجوز والاتساع حتى ادعى ابن جني أن أغلب اللغة مجاز ، وذلك لسلامة أذهان العرب وسلامة فطرتهم ، وسرعة لمحتهم للمعاني التي يصوغها في قالب تشبيه أو مجاز أو كناية أنتهي) (١) يتصرف .

وهذه قاعدة يقبلها العقل ويضمنن إليه القلب لأن المجازات والكنائيات خصيصة من خصائص لغة العرب أما الذين لا يتكلمون العربية فلا يعرفون هذا ، بل أن العرب العاربة وهم أول العرب لم تكن المجازات والكنائيات قد بلغت مبلغها الذي بلغته في لغة العرب المستعربة الذين سموا بلغتهم وارتقوا بأساليبهم بعدما اختلطوا بغيرهم ، فرق أسلوبهم وشاعت عندهم هذه التعابير المجازية .

(١) بدع التفاسير لأبي الفضل عبد الله محمد صديق الغماري ص ٩ ، ٦٨ دار الطباعة المحمدية .

القاعدة الثانية عشر :

ما تواتر من القرآن مقدم على تواتر من اللغة وهذه القاعدة تدافع عن القراءات وتحمي حماها والقراءات جمع قراءة وهي : اختلاف ألفاظ الوحي في كتابه الحروف أو كفيته من تخفيف وتثقيل وغيرهما^(١).

كيفية ثبوت القراءة :

اتفق العلماء على شروط أن اجتمعت في القراءة صارت القراءة صحيحة لا غبار عليها هذه الشروط هي :

١- صحة السند ومعنى ذلك أن يروي القراءة العدل الضابط عن مثله كذلك حتى تصل إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا صح سند القراءة وتواترت القراءة بها ثبتت قرآنية القراءة وهذا هو أهم شرط في قبول القراءة .

٢- موافقة أحد المصاحف ولا احتمالاً .

٣- موافقة العربية ولو بوجه^(٢).

والوجه الأخير هو الذي تنازع فيه النحويون مع أهل القراءات إذا اصطدمت القراءة مع ما تواترت في اللغة والحق أن القراءة الثابتة المتواترة لا يردها رأي تحوي ، ولا يضعها اتجاه جماعة مثل ما حدث في قوله "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"^(٣)، إن الله كان عليكم رقيباً قرأ حمزة "والأرحام" بالجر ، وقرأ بقية السبعة "والأرحام" بالنصب فالمعنى على قراءة الجر أنه يتساءل بها كما يقول الرجل : أسالك بالله وبالرحم وبهذا فسرها الحسن ومجاهد وغيرهما^(٤)، وعلى قراءة النصب يكون المعنى بإضمار فعل

(١) منجد المقرنين ص ٣ وأنظر البرهان للزركشي ٣١٨/١

(٢) المرشد الوجيز ١٧١ وما بعدها ، النشر ١٣/١ والآية لمكي ٣٩

(٣) سورة النساء : آية رقم (١) .

(٤) تفسير الطبري ٢٢٦/٤ وغيره .

تقديره واتقوا الأرحام أن تقطعوها كذا فسرہ ابن عباس وقتادة وعكرمة وغيرهم^(١) وقد أنكر بعض النحاه وبعض المفسرين قراءة حمزة بالجر بحجة أنه لا يجوز العطف على المجرور إلا بإعادة حرف العطف والحق أن رد هذه القراءة السبعية فيه بعد عن الجادة وجرح لسلف الأمة قال الأوسي: فالتشنيع على هذا الإمام أي حمزة راوي هذه القراءة في غاية الشناعة ونهاية الجساسة والبشاعة وربما يخشي منه الكفر ، وما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور هو مذهب البصريين ولسنا متعبدين بإتباعهم^(٢)، وقال ابن حيان : وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بأعادة الجار ومن اعتدالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز^(٣). والحق أن هذه القراءة ثابتة متواترة قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر الصحابة الذين تلقوا القرآن من في الرسول صلى الله عليه وسلم بغير واسطة منهم وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت، وابن بن كعب، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بآثر ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ، فالذي ندين الله به أنه لا يجوز رد قراءة ثابتة أو الطعن فيها أو رد معناها وكل من قال ذلك فقلوه وطغنه رد عليه ولا يعتمد ولا ينظر إليه ويكفي في ذلك ما قاله الشاطبي في ذلك :

وما لقياس في القراءة مدخل .. فدونكم ما فيه الرضا متكوتاً^(٤)

وكذلك ما أنكره بعض القراء والنحويين في قراءة وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم"^(٥) ولولا مخافة الإطالة لرددت ذلك عن

(١) الطبري ٢٢٧/٤ وغيره .

(٢) الأوسي ١٨٤/٤ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٧/٢ .

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة .

(٥) سورة الأنعام آية ١٣٧ .

طريق ما ورد عن العرب وموافقة كلامهم للقراءتين المنكرتين ، وهي قراءة ابن عامر وقد أنكر النحاه الفصل بين المتضايقين إلا أن يكون الفاصل "أولادهم" ولا عبرة بمن أنكر الفصل وقد نقل بعض الأئمة الفصل بالجملة فضلاً عن المفرد في قولهم "لام إن شاء الله - أخيك وقوله صلى الله عليه وسلم فهل انتم تاركوا لي صاحبي"^(١) ففصل بالجار والمجرور ، ومن الشعر قول الأخفس : فرجتها زج القلوص أبي فزادة^(٢) يقول النيسابوري " والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه ، والقراءات السبع كلها متواترة فكيف يمكن تخطئة بعضها"^(٣) وابن عامر كما هو معروف أعلى القراءة السبعة سندا وأقدمهم هجرة ، قال الشيخ زاده (أما علو سند فاتنه قرأ على أبي الدرداء ووائلثة بن الأسقع وفضاله ابن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخذومي وروي أنه قرأ على عثمان نفسه وناهيك به ، وأما قدم هجرته فاتنه ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عامر أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحابه ، وفضائله كثيرة)^(٤).

(١) رواه البخارى كتاب بدء الوحي باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) للنشر فى القراءات الضر ٢/٢٦٣ .

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣٧/٨ .

(٤) حاشية زاده على البيضاوى ٤/١٤٩ .

خاتمة

الحمد لله رب العالمين الكبير المتعال ذي الإكرام والجلال والصلاة والسلام على من أرسله الله لهداية الخلق ومعرفة الحق وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجاً وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أرسله الله بالهدى ودين الحق يظهره على الدين كله ولو كره الكافرون . اللهم صلى وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ،

فهذا بحث سجلت فيه بعض قواعد الترجيح عند المفسرين. أسأل الله أن تكون نافعة ومقبولة عند الله ثم عند الناس سبحانه اللهم وحمدك وأشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

د/ محمود عبد اللطيف صالح محمد

أستاذ مساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات

قائمة بأسماء المراجع

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة تحقيق إبراهيم عطوة ط الحلب
- (٣) الأحكام في أصول الأحكام للأحدي تحقيق السيد الحميلي .
- (٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكتاني .
- (٥) الإشارة في الإيجاز في بعض أنواع المجاز للعز بن عبد السلام تحقيق رمزي نمشقي
- (٦) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر .
- (٧) أضواء البيان في إيضاح القراء بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي .
- (٨) البحر المحيط لأبي حيان .
- (٩) بدع التفاسير عبد الله محمد الصديق الغماري
- (١٠) بدع التفاسير للعماري
- (١١) البرهان للزركشي .
- (١٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة
- (١٣) التسهيل لعلوم التنزيل لأبن جزي الكلبي .
- (١٤) تفسير ابن عطية
- (١٥) تفسير ابن كثير
- (١٦) تفسير أبو السعود
- (١٧) تفسير البغوي
- (١٨) تفسير الطبري .
- (١٩) تفسير الميزان للطباطبائي
- (٢٠) تفسير نور الثقلين للحويزي .
- (٢١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي تحقيق محمد حسن هيتو ط مؤسسة الرسالة
- (٢٢) جلاء الإقهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام لابن القيم ط مكتبة دار التراث للنشر .
- (٢٣) حاشية الجمل
- (٢٤) حاشية زاده على البيضاوي

- (٢٥) حكام في أصول الأحكام لابن حزم ط الكتب العلمية بيروت .
- (٢٦) سنن الترمذي
- (٢٧) قسواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي، رسالة ماجستير، من جامعة الإمام بالمملكة السعودية.
- (٢٨) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للقرافي حققه طه عبد الرؤوف ط دار الفكر بيروت .
- (٢٩) صحيح البخاري
- (٣٠) صحيح مسلم
- (٣١) عزب القرآن لأبي جعفر النحاس .
- (٣٢) فتح القدير للشوكاتي
- (٣٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية
- (٣٤) محاسن التأويل للقاسمي
- (٣٥) المستدرك للحاكم
- (٣٦) مسند أبو داود
- (٣٧) مسند الإمام أحمد
- (٣٨) مفاتيح الغيث للرازي
- (٣٩) المفردات للراغب الأصفهاني
- (٤٠) مقدمة في أصول التفسير
- (٤١) مناهل الفرقان للزرقاني
- (٤٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ط دار الكتب العلمية ببيروت.
- (٤٣) منهاج السنة لابن تيمية
- (٤٤) الموافقات للشاطبي
- (٤٥) النسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس .
- (٤٦) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ط دار الكتب العلمية .
- (٤٧) النكت والعيوب للماوردي ط دار الكتب العلمية بيروت
- (٤٨) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للأسنوي ط عالم الكتب .
- (٤٩) نواسخ القرآن لابن الجوزي ط دار الثقافة العربية دمشق .